

تطبيق آليات السياسة النقدية للحد من آثار الصدمة النفطية على الاقتصاد الجزائري

دراسة تحليلية لوضع المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2021

The Applying monetary policy mechanisms to reduce the effects of the oil shock on the Algerian economy - An analytical study of the state of the Algerian economy during the period 2011-2021

* لجدل خالد¹¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، (ladjedel.khaled@univ-alger3.dz)

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/09/16

تاريخ الاستلام: 2023/05/19

ملخص:

تعاني غالبية الاقتصاديات النفطية في العالم من تدهور أسعار المواد النفطية في أسواقها الدولية، خصوصا وإذا كانت تلك الاقتصاديات تعتمد وبشكل كبير على تلك المواد في تحصيل مواردها المالية وإثراء صناديق الصرف والنقد لديها من أجل بناء ميزانيتها العامة وتمويل مشاريعها الاستثمارية الكلية. ويعتبر الاقتصاد الجزائري بغير بعيد عن تلك الاقتصاديات، من حيث تركيبة مصادر موارده المالية، إذ يتسم بصفة اقتصاد الربيع النفطي، الذي يمثل المكون الرئيس والأساسي الذي تبني عليه الجزائر آمالها الاقتصادية والمالية والاجتماعية وحتى السياسية. وكغيرها من دول العالم الريعي، فإن الجزائر تسعى وفي كل مرة إلى إيجاد حلول اقتصادية من خلال تطبيق مختلف آليات سياستها النقدية، بغية الوصول إلى حلول ولو بسيطة تؤدي حتما إلى مجابهة الاختلالات الاقتصادية التي أنتجها تدهور أسعار المواد النفطية في أسواقها العالمية، والتي أثرت وبشكل صارخ على العديد من المؤشرات الكلية لاقتصادها.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط؛ السياسة النقدية؛ النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، احتياطي الصرف.

تصنيف JEL: O23، F43، F47.

Abstract:

The majority of the oil economies in the world suffer from the deterioration of the prices of petroleum products in their international markets, especially if these economies rely heavily on these materials in collecting their financial resources and enriching their exchange and monetary funds in order to build their general budget and finance their overall investment projects. The Algerian economy is not far from those economies, in terms of the composition of its financial resources, as it is characterized by the oil rent economy, which represents the main and basic component in which Algeria builds its economic, financial, social and even political hopes. Like other rentier states in the world, Algeria seeks, every time, to find economic solutions through the application of the various mechanisms of its monetary policy, which have blatantly affected on many macro indicators of its economy.

Keywords: Oil prices, Monetary policy, Economic growth, Balance of payments, Exchange reserves.

Classification JEL: F47 ; F43 ; O23.

* المؤلف المرسل.

"إذا وددت أن تحكم العالم فإنك تحتاج للسيطرة على موارد النفط، كل تلك الموارد، في أي مكان". هكذا عبر مايكل كولون عن مصادر الموارد النفطية من خلال كتاب الاحتكار. فالنفط مورد أساسي لا تكاد أي دولة من دول عالم الشمال أم الجنوب أن تستغني عنه، لأنه العصب الرئيسي للمؤمن لحركة الاقتصاد ومنبع نشاطه. وبالرغم من الأهمية القصوى التي تحملها الموارد النفطية في العالم، إلا أن أسعارها في أسواقها الدولية لا توحى بمقابلة عادلة في ذلك، إذ أن هذه الأسعار تبقى عرضة للصدمات والأزمات الدولية، ما يجعلها تنهوى إلى ما دون الصفر في بعض الأحيان، شأنها في ذلك، تماما شأن أي سلعة من السلع العادية الغير أساسية في السوق، وهذا الذي يجعل الاقتصاديات النفطية الرعية تتصدع وتنهار لمجرد انهيار أسعار الموارد النفطية المنتجة لديها في أسواق الطاقة العالمية. كما تطرح بعض أفكار الاقتصاديين المرموقين في كتاباتهم عن النفط، مسألة جدلية نقمة وفرة الموارد النفطية من عدمها، كتلك التي صرح بها وزير النفط الفنزويلي السابق جوان بابلو بيرنز ألفونسو قائلا: "النفط رجس الشيطان، ونحن غارقون فيه"، حيث أن هناك ألعازا كثيرة تحتاج مورد النفط جعلت منه نقمة بدل أن يكون نعمة، يجب على الدول المنتجة له في العالم تفسيرها. ومن بين تلك الدول، الجزائر، حيث أصبحنا نكاد نسلم بأن المورد الشبه وحيد لإيراداتها النقدية يعتبر نقمة على اقتصادها بدل أن يكون نعمة، وهو الذي نلمسه في تدهور مؤشرات الكلية لمجرد أن تنهوى أسعار موارده في الأسواق الدولية للطاقة، حيث بات من الضروري وفي كل مرة، إيجاد حلول ترقية نقدية كانت أم مالية قصد معالجة بعض الاختلالات التي تنتاب مؤشرات هذا الاقتصاد. **إشكالية الدراسة:** ضمن هذا الإطار العلمي والفكري الذي طرح من خلال ما سبق من دراستنا هذه، فإن ملامح إشكاليتنا تبرز في طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما فعالية آليات السياسة النقدية في الحد من آثار صدمات النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري؟

الهدف من الدراسة: نهدف من خلال ورقتنا البحثية هذه إلى تحليل ما تم من خطوات اتبعها الجهاز المركزي النقدي الجزائري من خلال تطبيق سياسته النقدية في سبيل التخفيف من عبء انهيار أسعار الموارد النفطية في الأسواق العالمية للطاقة على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال فترة من الزمن حددت بعشر سنوات ابتداء من سنة 2010. واستنادا على التساؤل الرئيسي لإشكالية الدراسة فإنه يمكننا صياغة الفرضيتين التاليتين:

- تسهم حركات أسعار الموارد النفطية في إبراز الوضعية الاقتصادية للجزائر اختلالا أم استقرارا، كما تلعب عوائد موارد النفط دورا مهما في تحقيق تنمية الجزائر اقتصاديا إذا ما تم استغلالها بشكل لائق؛
- إن ما يبرز تعزيز استمرار تحسين أداء الجزائر اقتصاديا في ظل أزمات أسعار النفط، هو تطبيقها لجملة من الحلول والإصلاحات النقدية التي تدعمها في الحد من آثار تلك الأزمات على جلا لمكونات الاقتصادية لديها.

المنهج المتبع في الدراسة: وظفنا في دراستنا هذه المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث تم اللجوء إلى المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الإطار النظري لكل من السياسة النقدية وكذا النظريات المفسرة لأسعار النفط، كما اعتمدنا المنهج التحليلي في جانب تحليل الأرقام والجداول المبرزة لآثار صدمة انهيار أسعار الموارد النفطية في أسواق الطاقة العالمية على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية على النحو التالي:

- الإطار النظري للسياسة النقدية ونظرية أسعار النفط.
- آثار صدمة انهيار أسعار النفط على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.
- آليات السياسة النقدية في الحد من آثار أزمة أسعار النفط في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية ونظرية أسعار النفط

تعتبر السياسة النقدية إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة في حل المضاعفات الاقتصادية المعقدة، كذلك التي تنجم عن صدمات أسعار بعض مواردها الرئيسية، التي تمتلك فيها ميزة تنافسية كالموارد النفطية والغازية والفوسفات وغيرها، وتعتمد عليها بشكل خاص في بناء موازنتها.

أولاً: تأصيل السياسة النقدية نظرياً

لا بد من التعرّيج أولاً عن تعريف السياسة النقدية ثم ذكر أهدافها ثم التطرق أدواتها الكمية والنوعية:

1. تعريف السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية على أنها التدابير والإجراءات التي تتبناها السلطات النقدية من أجل إدارة كمية النقود وتنظيم مسألة إصدارها، بما يكفل سهولة وسرعة تداولها وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد بهدف تحقيق أهداف ما (رشام كهيّنة، جميل أحمد، 2019، صفحة 328).

كما عرفت السياسة النقدية على أنها تحكم وسيطرة البنوك المركزية في كميات النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على تخفيض كمية النقود ورفع أسعار الفائدة في فترات التوسع، كما تعمل على تخفيض أسعار الفائدة وزيادة كمية النقود في فترات الانكماش، بهدف المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي (محمد ضيف الله القطايري، 2011، صفحة 18).

2. أهداف السياسة النقدية: تبلورت أهداف السياسة النقدية مع تبلور الأفكار المصرفية والنقدية وكذا جملة التحولات المتتالية التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية من حيث سلوكها ومستويات أدائها، ويمكننا أن نوجز أهداف هذه السياسة في النقاط التالية:

أ. مستوى مرتفع من العمالة: من أهداف السياسة الاقتصادية ارتفاع مستويات العمالة، حيث أن كل الآراء في هذا الباب تدعم هذه الفكرة، حيث تعرف العمالة الكاملة لدى الاقتصاديين على أنها المستوى الذي يتحقق عنده التوظيف الكفء لقوة العمل المدنية، مع إجازة مستويات متدنية من البطالة، كنتيجة للتغيرات في البنية الهيكلية للاقتصاد، بحيث أن السياسة النقدية في هذه الحالة تسهم في تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الطلب الفعال وتقويته، ويكون هذا عند زيادة المعروض النقدي، فعندها تنخفض قيم أسعار الفائدة، ما يشجع الاستثمار أكثر ويزيد من مسألة التوظيف، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم الاستهلاك (محمد بلواقي، 2012، صفحة 469)؛

ب. استقرار المستوى العام للأسعار: بحيث يلجأ إلى أساليب السياسة النقدية من أجل حل عقدة عدم استقرار المستوى العام للأسعار، لأن النقود تعتبر من أكثر العوامل المؤثرة في مسألة تقلب الأسعار، إذ يرى العالم ميلتون فريدمان، أنه من الصعب بما كان ضبط المستوى العام للأسعار بمعزل عن ضبط الزيادة في الكميات المطروحة من النقود. كما أنه يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في تقلب المستوى العام للأسعار كظاهرة الاحتكار والتغير في أسعار صرف العملات والنقابات العمالية وغيرها، إلا أن التغير في المعروض من الكميات النقدية يظل العنصر الأساس المحقق للاستقرار الاقتصادي، ولهذا فإن السلطة النقدية تسعى دائماً إلى التحكم في هذه المسألة بشكل يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي (محمد ضيف الله القطايري، 2011، صفحة 22)؛

ت. رفع معدل النمو الاقتصادي: يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي على العموم هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية، بحيث يعتبر وبصفة خاصة من أهداف السياسة النقدية، بحيث يربط هذا الهدف تاريخياً بالسياسة النقدية إلى الخمسينيات من القرن الفرط، ولكن ذلك لا يوحي إلى أنه لم يكن موجود من قبل، حيث كان يندرج ضمن ما يسمى بالتشغيل الكامل، كأحد أهداف السياسة الاقتصادية عموماً (وليد مصطفى شاويش، 2011، صفحة 181)؛

ث. **توازن ميزان المدفوعات:** حيث تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً للغاية في تخفيف العجز القائمة في موازين مدفوعات الدول، ويتم هذا عن طريق رفع أسعار إعادة الخصم، ما يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة عند عمليات الإقراض، ما يتسبب في تقليص حجم المحافظ الائتمانية البنكية، وبالتالي نقصان الطلب المحلي على المنتجات السلعية وكذا الخدمات، فتزدهر عند ذلك الواردات، إن مسألة الزيادة في أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للموارد المالية الأجنبية، حيث يسهم في زيادة تدفقها نحو الداخل، ومن ثم تخفيف عجز ميزان المدفوعات (محمد ضيف الله القطايري، 2011، صفحة 23).

3. **أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية:** تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى كمية وأخرى كيفية وكذلك الأدوات المباشرة، بحيث تلجأ إليها البنوك المركزية من أجل توجيه وتنظيم عمليات الائتمان وفقاً للمواقف النقدية المطروحة، بحيث تتحكم من خلالها في أحجام السيولة النقدية للبنوك التجارية وفقاً لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي تصبوا البنوك المركزية إلى تحقيقها.

أ. **أدوات السياسة النقدية الكمية:** يمكن إيجازها في التالي:

- **سعر إعادة الخصم:** يعبر عن أحد المجالات المفتوحة أمام البنك المركزي للتحكم في حجم الاحتياطات النقدية، فسر إعادة الخصم إذا هو سعر فائدة تحصل عليه البنوك المركزية لقاء إعادة خصمها لجملة الأوراق المالية التجارية التي تمنحها لها مجموع المصارف التجارية قصد الاقتراض منها وخصمها (محمد الفاتح محمود بشير المغربي، 2020، صفحة 79).

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** يقصد بها كمية الودائع التي وجب الاحتفاظ بها من طرف البنوك التجارية لدى البنك المركزي (عبد الحميد عبد المطلب، 1997، صفحة 301)

- **عمليات السوق المفتوحة:** تعبر عمليات السوق المفتوحة عن الوسيلة التي تؤثر في حجم الائتمان بالانكماش أو بالتوسع بشكل مباشر، كما تتأثر بسعر الفائدة المطروحة في السوق في الآجال الطويلة (شافعي، 1986، صفحة 298).

- **نسبة السيولة:** وهي أن تتعهد البنوك بالاحتفاظ بنسب ما من التزاماتها على شكل سيولة نقدية سواء كانت أرصدة تحت الطلب كودائع لدى البنوك الأخرى أو تلك المودعة لدى البنك المركزي أو في صورة نقدية لدى الصندوق أو تكون نقوداً سائلة قيد طور التحصيل (صالح صالح، 2001، صفحة 53).

ب. **أدوات السياسة النقدية الكيفية:** تتمثل أدوات السياسة النقدية الكيفية في تلك الأدوات التي لا تتنافى مع قواعد المشاركة في تعيين نسب وأنواع الاحتياط النقدي المقبول لدى البنك المركزي، مع إلزام البنوك التجارية بحدود التوظيف في القطاعات المختلفة، وتتمثل أهم أبرز أساليبها في (محمد ضيف الله القطايري، 2011، صفحة 33):

- تحديد حصص محددة لكل نوع من أنواع القروض؛
- تحديد أسعار الفائدة حسب أنواع القروض المختلفة؛
- تحديد آجال استحقاق كل قرض من القروض بحسب الأوجه التي يستخدم من أجلها؛
- الزيادة في حجم القروض البنكية بحيث يكون الضامن فيها مجموع أوراق المال الحكومية؛
- الزامية حصول البنوك التجارية على موافقة منح البنك المركزي لقروض تفوق قيمة محددة.

ت. **أدوات السياسة النقدية المباشرة:** نعني بهذه الأدوات مجموع المسارات والاتجاهات التي تقوم فيها البنوك التجارية بتوزيع الموارد النقدية لديها في شكل استثمارات وقروض، فمن خلالها يمكن تحجيم النقائص والعيوب التي يمكن أن تنشأ عند استعمال البنك المركزي للأدوات الكمية المطروحة آنفاً، وهذا بتفضيل قطاع اقتصادي ما عن باقي القطاعات، كأن يتبع البنك المركزي في ذلك سياسة تمييزية لأسعار الفائدة لصالح ذلك القطاع. وتمكن هذه الأدوات البنك المركزي من التأثير في بنوكه التجارية، بحيث يقنعها بسياسته المنسجمة مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، منتهجا بذلك أسلوب النصيحة والتوجيه والإقناع الأدبي وإبداء

المشورة، أو إصدار التعليمات والأوامر لإجبار البنوك التجارية على اتخاذ منحى معين في مزاولة مهامها الاقراضية، ويقوم البنك المركزي كذلك بتحديد النسبة بين الاحتياطي ورأس مال البنوك التجارية وحماية أصولها (رشام كهينة، جميل أحمد، 2019، صفحة 322).

ثانيا: نظرية أسعار النفط

تنشأ مسيرة الأسعار النفطية من الفرضية القائمة على جانبي العرض والطلب، وهي بذلك ليست قادرة على تفسير جميع الاتجاهات السعرية للنفط، ولكنها تفترض وجود مجموعة من العوامل المتباينة الأثر والاتجاه، من شأنها أن تحدد مسارات الأسعار النفطية في الأسواق الدولية (أسامة نجوم، 2015، صفحة 2).

1. أنواع أسعار النفط: ارتأينا أنه من الواجب أن نتطرق إلى إحصاء أنواع أسعار النفط:

أ. **السعر المحقق:** وهي تلك الأسعار التي يتم التداول بها في الحين المحقق، ويرى آخرون أنه لا علاقة للسعر المحقق بالندرة الفعلية للموارد الطبيعية، بحيث يتميز السعر المحقق بتأثره بالظروف السائدة وبمرونته كذلك أكثر من غيره من أسعار السلع الأخرى (بنين بغداد، 2009، صفحة 21)؛

ب. **سعر التكلفة الضريبية:** يتعامل بهذا السعر شركات النفط العابرة للقارات في العديد من مناطق وبلدان العالم المنتجة للنفط، وأن ثمن حصولها على تلك الموارد النفطية هو المرجع لأساس الذي يحدد أسعار النفط؛

ت. **السعر المعلن:** وهو ذلك السعر الذي يعبر عن الأسعار الرسمية المعلنة للنفط من قبل شركات النفط في أسواق النفط العالمية، وبرز هذا السعر لأول مرة تاريخيا في 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية (Laudrain, 1959, p. 541)، من قبل شركة STANDARD OIL المملوكة لـ "روك فيلر"، حيث كانت تحتكر تداول النفط من منتجه في السوق الأمريكية عند مدخل البحر، ثم تحولت السوق الأمريكية بعد 1911، من سوق يسيطر عليها محتكر واحد إلى سوق تتحكم في أسعار نفط منظمة الأوبك وبعض الشركات الاحتكارية الأخرى (Rifai, 1974, p. 31)؛

ث. **السعر الآني:** ويطلق عليه أيضا السعر الفوري بحيث ظهر مع وجود السوق التنافسية، ويشار إليه على أساس سعر الوحدة الواحدة من النفط المتبادلة فوراً أو آنياً في الأسواق الحرة للنفط، فالسعر الآني يتأثر بشدة في حال الاختلالات الكامنة في أسواق النفط، وبالتالي فهو قابل للمرونة مقارنة مع السعر المعلن (مولود بوعويبة، 2010، صفحة 5)؛

ج. **سعر الإشارة:** على أساس تحديد المعدل الرياضي بين السعر المحقق والسعر المعلن لمدة معينة من السنوات يحتسب سعر الإشارة، إذ أصبح هذا السعر اليوم شعاراً لدى العديد من الدول النفطية (مانع سعيد العقيبة، 1974، صفحة 147).

2. **مراجعات الأسعار النفطية:** تتعرض الأسعار النفطية المعلنة اليوم للعديد من التذبذبات بحيث يوحي هذا التذبذب إلى العامل الاقتصادي المؤثر إيجاباً أم سلباً في اتجاهات الاقتصاديات المحلية وفي المسارات المتباينة للاقتصاد الدولي. وبغض النظر عن مستويات أسعار النفط القياسية وبالتالي ما يحدد مستوى الطلب النهائي عليها هو ناتج مرونة الطلب المستنبط عن الاستخدامات المتعددة للموارد النفطية المكررة، وأن لكل نوع من استخدامات هذه الموارد مرونة خاصة به (خالد منصور ناصر العقيل، 2003، صفحة 28).

نمت أسعار النفط الخام المعلنة في أولى مراحل التسعير بطرق عديدة ومختلفة، معبرة عن نوعية وطبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة آن ذاك (محمد أحمد الدورى، 1983، صفحة 202). وحتى في الوقت الحالي فإن طبيعة استقلال الدول النفطية عن الشركات العابرة للقارات المستثمرة في النفط أو المؤسسات التابعة لها لا تزال تعبر عن نقطة استفهام سياسية واقتصادية كبرى (محمد الرميحي، 1982، صفحة 20).

واختير على المستوى الدولي خام "برنت" في المملكة المتحدة البريطانية ليكون مرجعا عالميا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يستخدم خام "وسط تكساس المتوسط" كما يستخدم خام "دبي" كميّار للتسعير في منطقة الخليج العربي (أيان سيمور، 1983، صفحة 38). وعلى الصعيد العالمي فقد أخذ الكارتل العالمي في مجال النفط على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد أسعارها، حتى ولو كان ذلك لا يصب في مصلحة الدول المنتجة لها، إذ تم اعتماد نقطتين مهمتين في مسألة التسعير للمواد النفطية تتمثل في (خال، 2018، صفحة 75):

- نقطة أساس وحيدة للتسعير؛

- الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

أ. أثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي: تعتبر الأسواق النفطية مسرحا للأزمات والصدمات النفطية، فقد شهدت تذبذبات عديدة أثرت بشكل واضح وجلي على اقتصاديات العديد من الدول. فظلت السوق النفطية منذ دخول منتجاتها مجال التجارة الدولية وحتى السبعينات من القرن الفارط سوقا للمشتري، يتحكم فيها الكارتل النفطي العالمي خاصة في تحديد وتحديد معدلات الإنتاج وكذلك التسعير المعلن لمنتجاتها (البنبي حمدي علي، 1999، صفحة 138). إلا أنه وفي تلك الحقبة من الزمن تعاضم الثقل التفاوضي للدول المنتجة للنفط، التي كانت تسعى دوما إلى إحداث الزيادة في الأسعار المعلنة للنفط، الأمر الذي أفضى إلى نشوب العديد من الأزمات أثرت في الغالب سلبا على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة في ذات الوقت (صلاح الدين حافظ، أحمد أبو شادي، 1999، صفحة 42). وفي مطلع الثمانينات من ذات القرن انخفض الاستهلاك العالمي من مادة النفط بحوالي ستة ملايين برميل يوميا، وكان ذلك نتيجة لتنفيذ برامج إحلال مصادر بديلة محل النفط وترشيد الطاقة (حسين عبد الله، 2006، صفحة 235). وفي ظل الظروف النفطية التي سادت تلك الفترات سارعت الدول الكبرى إلى إعادة ترتيب أوراقها عقب الزيادات المتكررة والمتتالية في أسعار الموارد النفطية، حيث تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح تقدم به "هنري كسنجر" من خلال إنشاء الوكالة الدولية للطاقة، ووضع وتنفيذ ومتابعة السياسات الطاقوية للدول الكبرى المستوردة للموارد النفطية، وسارعت تلك الدول إلى زيادة أسعار صادراتها غير النفطية خاصة إلى الدول المصدرة للنفط، حيث تمكنت بذلك من امتصاص آثار الزيادة المتتالية في أسعار الموارد النفطية (ضياء مجيد الموسوي، 2004، صفحة 88)، إذ استوعبت درس ثورة أسعار النفط الأولى واستعدت للمتغيرات الجديدة في السوق النفطية الدولية، من خلال توحيد السياسات التجارية والتنسيق المحكم في مجال الطاقة التي وضعتها ونفذتها الوكالة الدولية للطاقة، من أجل مجابهة الأوبك، بحيث تمكنت هذه الأخيرة من تحويل موازين القوى في السوق النفطية الدولية لصالحها (كرستوفر فلاين رمضان، 1998، صفحة 23)؛

ب. أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي: تعتبر الأساسيات المكونة للسوق من عرض وطلب ومخزون غير كافية لتفسير اختلالات مستويات الأسعار، فقد كان للعوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية والكوارث الطبيعية دور رئيسي في التأثير على أسعار الموارد النفطية (منظمة الأفطار العربية المصدرة للبترول، 2009، صفحة 16). كما أن الشركات العابرة للقارات أصبحت تسيطر بشكل واضح على أسطول الناقلات النفطية وعلى مصادر الطاقة في العالم، وأصبحت الدول التي تبناها تسهم في تعزيز سياساتها، فقد أنشئ في الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بـلجنة إشراف الحكومات الأمريكية، حيث تشترك فيها المؤسسات النفطية الأمريكية المالكة لمصالح نفطية بالخارج. وأنشئت بأوروبا لجنة أخرى تحت إشراف حكومات كل من فرنسا وبريطانيا وهولندا، وساهم فيها أهم المؤسسات الأوروبية بالإضافة إلى مندوبي المؤسسات الأمريكية العاملة في ذات النشاط، وكان من استراتيجياتها إصدار العديد من القرارات المهمة (صلاح الدين حافظ، أحمد أبو شادي، 1999، صفحة 40):

- توفير المرونة لوسائل نقل الموارد النفطية عبر الطرق البديلة بأكبر قدر ممكن؛

- تكوين احتياطات كبيرة للمخزون من الموارد النفطية داخل الدول أوروبا؛

- التخطيط المناسب والتشاور المتبادل بين الحكومات والمؤسسات العملاقة في مجال النفط؛

- تنوع مصادر إمدادات الموارد النفطية المختلفة.

وكنتيجة لانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية فقد ركزت البلدان المنتجة للنفط وبشدة على التعجيل في تنميتها الاقتصادية في سبيل زيادة دخل الفرد الحقيقي وتمويل الحد الأدنى من الاستثمارات بغية تحريك العملية التنموية لديها من أجل مواكبة التطورات الحديثة في العالم المتقدم، بحيث تولدت بذلك حاجتها الشديدة إلى رؤوس أموال أجنبية وفرت رأس المال العيني كالألات والمعدات (نزبه عبد المقصود محمد مبروك، 2007، صفحة 22). وبعد تلك الأزمات المتعاقبة في أسعار الموارد النفطية وبحجة حماية البيئة، أتى مشروع الاتحاد الأوروبي لفرض ضريبة الكربون، كعبء إضافي على هيكل ضرائب الموارد النفطية التي تتحيز لصالح عنصر الفحم رغم أنه أكبر المصادر تلويثا، فقد استعملت القضايا المتعلقة بحماية البيئة كذريعة لفرض ضرائب إضافية على النفط ومشتقاته لدى الدول الصناعية (يحيى حمود حسن البوعلي، 2008، صفحة 99). وقد شهدت فترة مطلع هذه الألفية وحتى الآن، تزايد الحديث عن ربط النفط بمتطلبات إجراءات القضاء على التلوث البيئي، وضرورة العمل على تطوير قطاع الطاقة الذي عرف تراخيا كبيرا إثر تراجع أسعار النفط منذ أوائل ثمانينات القرن الفارط (النبى حمدي علي، 1999، صفحة 142). فمسألة تراجع أسعار الموارد النفطية لم تؤثر في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى مثلما حدث عقب أزمة منتصف ثمانينات القرن الفارط، أين انهارت أسعار النفط بشدة (إبراهيم شحاتة، 1989، صفحة 19).

3. العوامل المؤثرة على أسعار النفط: تشكل العوامل المؤثرة على أسعار النفط الغالب بالإضافة إلى عوامل التحليل التقني الصورة الكاملة التي يمكن رسمها لتوقع اتجاهات أسعار هذه الموارد (الوطن، 2021، صفحة 1):

أ. أداء الاقتصاد العالمي: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوروبا المحركات الفاعلة في تجارة النفط وتستهلك هذه الاقتصاديات الثلاث حوالي خمس وأربعون مليون برميل من النفط يوميا. فهي بذلك تأثر بشكل صارخ في مستوى الأداء الاقتصادي العالمي، مما يؤثر بالضرورة على حركة أسعار النفط إيجابا أم سلبا؛

ب. الأزمات والكوارث: يمكن للحروب والكوارث الطبيعية أن تؤثر على حركة أسعار النفط، وخير دليل على ذلك الأزمة الحالية لفيرس كورونا وما كان له من تأثير على أسعار الموارد الطبيعية وخاصة النفط؛

ت. قوة الدولار الأمريكي: يعتبر الدولار الأمريكي العملة الرئيسية للاحتياطيات العالمية، ويتم بيعه وشراء الموارد من النفط فقط بهذه العملة، وبهذا فإن قيمة الدولار الأمريكي تأثر بشكل كبير على أسعار الموارد النفطية، بحث أنه كلما أصبح الدولار الأمريكي أكثر قوة، كلما مالت أسعار النفط إلى الانخفاض بافتراض ثبات جميع العوامل المؤثرة الأخرى، وإذا أصبح الدولار الأمريكي ضعيفا فإن أسعار النفط الخام سوف تميل إلى الارتفاع؛

ث. التغيرات المناخية: تؤثر التغيرات المناخية على مدار السنة في مستويات الطلب على مورد النفط، حيث أن مستويات الطلب لدى الدول المستهلكة تنخفض خلال موسم الصيف كنتيجة لارتفاع درجات الحرارة في الغالب، في مقابل أنها ترتفع في فصل الشتاء (علة مراد، 2017، صفحة 102).

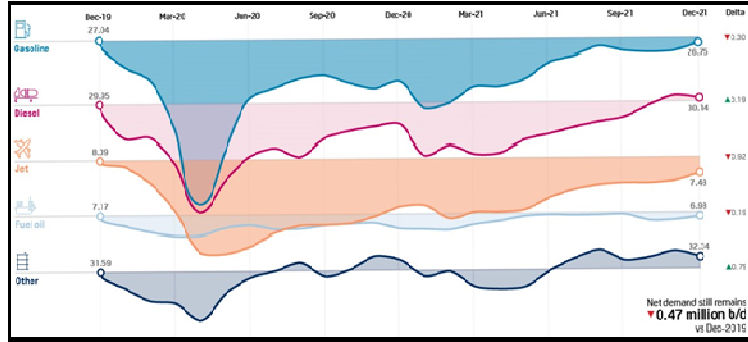
وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك عوامل أخرى متشابكة وعديدة في نفس الوقت، كتلك المتعلقة باختلالات السوق العالمية للطلب والعرض على الموارد النفطية، اختناقات طاقات التكرير العالمية والضغط التي تعاني منها الصناعات التحويلية، العوامل الجيوبوليتيكية والتوترات التي تعاني منها بعض الدول المنتجة للنفط (لجلد، 2012، صفحة 72).

4. التجارة العالمية للنفط: يمكننا تفسير قيام تجارة النفط العالمية بين الدول المستهلكة والدول المنتجة له والشركات العالمية المتخصصة في مجال النفط، إذا تم إسقاط النظريات المفسرة للتجارة الدولية على واقع النفط الدولي، بحيث يتمتع كل طرف من الأطراف السالفة الذكر بمميزات نسبية أم مطلقة مقارنة مع الأطراف الأخرى، فالدولة المنتجة للنفط تقدم المزايا الجيولوجية الناتجة عن

وجود الثروات النفطية الباطنية وعن صغر حجم تكاليف الاستخراج، مقابل ما تمنحه الشركات النفطية من مزايا تكنولوجية ومالية، وهذا ما يدعم فكرة أن النفط سلعة شأنه في ذلك شأن جميع السلع المادية الأخرى التي تنطبق عليها نظريات التجارة الدولية قاطبة (قصي عبد الكريم إبراهيم، 2010، صفحة 26).

الشكل 01: الطلب العالمي على المشتقات النفطية من الوقود خلال الفترة 2019-2020

الوحدة: مليون برميل / يوم



Source : (S&P Global Platts, 2021, p. 1).

وكقراءة لأرقام الشكل 01 فإننا نستنتج أنه وبعد التراجع إلى أدنى مستوى لأسعار الوقود في خلال الثمانية أشهر الأخيرة من سنة 2020، فإنه من المتوقع أن تنتعش قيمة الطلب الكلي في العالم على مادة النفط بما قيمته 5,5 مليون برميل في اليوم في سنة 2021، وفقا لإحصائيات شركة S&P Global Platts Analytics، وعلى الرغم من المخاوف من تزايد إصابات COVID-19 في أجزاء من آسيا وخطر المتغيرات الجديدة التي تعيق التقدم في اللقاحات، فإن التعافي قد يرفع الطلب على النفط بالقرب من مستويات ما قبل COVID-19 بحلول نهاية سنة 2021.

الجدول 01: حجم التجارة العالمية للنفط من 2010 حتى آفاق سنة 2030

الوحدة: مليون برميل يوميا

السنوات	2010	2015	2030	التغير
حجم التجارة الكلي	85.5	91.0	105.5	20.0
الدول الصناعية	45.5	45.3	43.1	2.3-
أمريكا الشمالية	23.6	23.8	22.8	0.8-
أوروبا	14.1	13.9	13.2	0.9-
دول المحيط الهادي	7.7	7.6	7.0	0.7-
الدول النامية	35.4	40.8	56.8	21.4
الصين	8.7	10.7	16.6	8.0
الشرق الأوسط	7.3	8.7	12.5	5.2
الاتحاد السوفيتي سابقاً	4.7	5.0	5.6	0.9
روسيا	3.0	3.1	3.4	0.4

Source : (OPEC, 2010, p. 41).

وكقراءة لأرقام الجدول 01 فإننا نستنتج أن حجم التجارة العالمية للموارد النفطية في السيناريو المرجعي لأوبك سينمو بنسبة 0.9% سنويا خلال الفترة الزمنية 2010 و2030، كما أنه سوف يزداد بما معدله 2.7% لدى الدول النامية، حيث سيزداد استهلاك تلك الدول من الموارد النفطية بما قيمته 21 مليون برميل يوميا خلال نفس الفترة الزمنية، وتخفض تلك القيمة لدى الدول الصناعية الكبرى - 2 مليون برميل يوميا بحلول سنة 2030، أي بصافي زيادة في العالم قدرت بـ 20 مليون برميل يوميا عن مستوى سنة 2010، بحيث يوجه ما نسبته 50% تقريبا من تلك الزيادة نحو قطاع النقل. وتشير توقعات منظمة الدول المنتجة للنفط إلى أن هناك زيادة قدرت بما نسبته 12% في أعداد السيارات لكل ألف نسمة من السكان في الدول الصناعية الكبرى عند حدود سنة 2030، مقارنة بزيادة ما مقداره 2.5 ضعفا لدى الدول النامية، كما أنه من المتوقع الزيادة في أعداد السيارات لدى الصين لكل

ألف نسمة من السكان بما عدده من 30 إلى 147 سيارة، إذ تعتبر زيادة كبيرة جدا بيد أنها لا تزال أقل بكثير من مستوى ملكية السيارات لدى الدول الصناعية الكبرى التي تزيد عن 500 سيارة لكل ألف نسمة من السكان لديها، إذ تعتبر هذه المؤشرات من أقوى العناصر التي تقيد الزيادات المفرطة على الطلب على النفط ومشتقاته. وبخصوص جانب التصدير، فتتوقع أوبك أن تسهم الدول التابعة للمنظمة بحوالي 75% من نمو الإنتاج في العالم من موارد البترول غير التقليدي وكذا التقليدي، وسوائل الغاز الطبيعي والمميع في الفترة الزمنية 2010 - 2030، حيث تشكل موارد البترول التقليدي ما نسبته 84% من إجمالي الإنتاج في العالم يوميا، كما أنه من المتوقع كذلك أن تنخفض تلك المساهمة إلى 74% سنة 2030، كنتيجة للزيادة في إنتاج النفط غير التقليدي والمثل في الوقود الحيوي ورمال النفط من كندا أو النفط الثقيل أو تحويل الفحم والغاز الطبيعي إلى منتجات نفطية أخرى، بإجمالي زيادة قدرت بحوالي 8 مليون برميل يوميا. ووفقا لتوقعات الإنتاج فإن المنطقة العربية ستساهم بما نسبته حوالي 85% من حجم الزيادات المتوقعة في الإنتاج لدى الدول المطوية تحت مظلة أوبك، أو أنها تقابل ما نسبته 75% من الزيادات المتوقعة في إنتاج العالم من هذه الموارد (ماجد عبد الله المنيف، 2011، صفحة 6).

وفي الفترة الأخيرة من الزمن بعد أزمة 2014 النفطية إلى الأزمة الحالية للنفط المتعلقة بالإغلاق الشبه الكلي للاقتصاد الكلي جراء فيروس كورونا، فإننا نلاحظ تراجع أسعار النفط إلى منطقة سلبية مع زيادة المخزون من هذه المادة، ففي 12 أبريل من سنة 2020 اتفقت روسيا مع منظمة أوبك على خفض الإنتاج لدعم أسعار الموارد النفطية، وحثت السعودية الدول المنتجة للنفط على خفض إنتاج النفط بشكل أكبر لاستعادة توازن الأسعار في الأسواق الدولية، كما أنها أعلنت عن خططها المتمثلة في خفض معدلات الإنتاج بمقدار مليون برميل إضافي ابتداء من ماي 2020، ليصل الإنتاج إلى 7.5 ملايين برميل يوميا، وكانت النتيجة أن اتفقت روسيا مع أوبك وبعض الدول المنتجة للنفط الأخرى تحت ما يسمى بمجموعة "أوبك +"، على تخفيض الإنتاج النفطي بما مقداره 9.7 مليون برميل في اليوم من نفس السنة، استجابة لانخفاض الطلب العالمي على الطاقة بنسبة قدرت بـ 30% (الوطن، 2021، صفحة 1).

المحور الثاني: آثار صدمة انهيار أسعار النفط على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

اهتزت الأسواق العالمية بانخفاض أسعار النفط لسنة 2014، وكان أكثر الاقتصاديات تأثرا هي تلك المنتجة للنفط الخام، ومنها الاقتصاد الجزائري، إذ يعتبر اقتصادا ريعيا أحادي القطب، يعتمد على عوائده من الصادرات النفطية بصورة كبيرة لأجل إثراء خزنته العمومية وتمويل ميزانيته العامة، حيث ولدت هذه الصدمة آثارا سلبية كبيرة على متغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وهذا ما سوف نوضحه من خلال التحليل التالي:

أولا: صدمة أسعار النفط المصدر في الجزائر

تتميز السوق النفطية الجزائرية بالتنوع من خلال إنتاج العديد من المتغيرات النفطية على غرار النفط الخام والكوندونسا ومواد النفط المكررة وغاز البترول المميع والغاز الطبيعي وكذا المميع، إذ تعتبر هذه الموارد السالفة الذكر أكثر الموارد تصديرا من غيرها من الموارد النفطية الأخرى، ويعتمد عليها الاقتصاد الجزائري اعتمادا شبه مطلق قصد إثراء خزنته العامة وتحصيل الجزء الأكثر أهمية من شق الإيرادات العامة لديها، ولعل الأهم في هذه المسألة هو النظر إلى أهمية أسعار هذه الموارد في أسواق النفط العالمية فكلما كان السعر مناسباً كلما كان الاقتصاد الجزائري في أربحية بعيدا عن مجمل الأخطار الممكنة التي تؤثر بشكل مباشر على أهم مؤشرات مكوناته الاقتصادية، وكلما تهاوت هذه الأسعار كلما عانى هذا الاقتصاد في توفير موارده المالية اللازمة لتغطية احتياجاته الاستثمارية والاجتماعية المختلفة.

الجدول 02: أسعار وحدات المحروقات المصدرة في الجزائر من سنة 2010 إلى 2019

الوحدة: النفط ومشتقاته: \$ للوحدة

الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المميع: \$ لكل مليون وحدة حرارية بريطانية

الوحدات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النفط الخام	80.2	112.9	111.0	109.0	100.2	53.1	45.0	54.1	71.3	64.4
الكوندونسا	78.7	103.7	103.3	100	90.7	49.7	42.7	51.9	65.6	56.1
مواد النفط المكررة	82.6	112.2	113.1	107.6	100.0	52.7	44.2	56.6	71.2	63.1
غاز البترول المميع	63.5	79.5	79.8	75.6	66.2	32.7	28.0	39.5	47.3	35.8
الغاز الطبيعي المميع	8.3	10.5	11.5	11.2	11.1	7.6	5.3	5.7	7.0	6.2
الغاز الطبيعي	8.4	10.1	11.3	10.4	10.0	6.5	4.3	5.1	6.5	6.8

المصدر: (البنك المركزي الجزائري، 2020، 2019، 2018، 2016، 2015، 2014، صفحة 27).

وكقراءة لأرقام الجدول 02، فإننا نلاحظ أن الفترة الأكثر حضا من سابقاتها من الفترات من حيث أسعار الموارد الطبيعية المصدرة في الجزائر هي الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014، ونلاحظ كذلك أن أسعار سنة 2011 كانت هي الذروة خلال الفترة السابقة الذكر، حيث بلغت أسعار النفط الخام أقصى درجة لها عند سعر 112.9 دولار للبرميل، وكذا الأمر بالنسبة لأسعار المشتقات النفطية الأخرى، وبالنسبة للغاز الطبيعي فإن الأمر يتعلق بذروة الأسعار عند حدود سنة 2012 إذ بلغت أسعار الغاز الطبيعي المميع في ذات السنة 11.5 دولار لكل BTU، كما أن أسعار الغاز الطبيعي توقفت عند 11.3 دولار لكل BTU. وتلت الفترة السابقة فترة انهيار شديد في المستوى العام لأسعار الموارد النفطية في الأسواق الدولية، إذ عرفت سنة 2015 تحاويا قاسيا في تلك الأسعار على الاقتصاد الجزائري، حيث بلغ ذلك الانخفاض تقريبا ما نسبته 50% بالنسبة لأسعار سنة 2014 وضلت على تلك الحال إلى سنة 2019، حيث تبعت تلك الصدمة مرحلة جديدة من الأزمات، كأزمة فيروس كورونا والتي أثرت في سنة 2020 بشكل واضح على معطيات الاقتصاد العالمي وما قبلها من ركود شامل، أدى ضرورة إلى تحاوي أسعار النفط إلى أرقام لم يشهدها العالم من قبل إطلاقا.

الجدول 03: إجمالي الإيرادات من المحروقات في الجزائر من 2011 إلى 2020

الوحدة: مليون \$

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إيرادات المحروقات	71661,8	70571,4	63662,6	58361,6	33080,6	27917,5	33202,8	38938,7	33168,2	35200,0

المصدر: (البنك المركزي الجزائري، 2020، 2019، 2018، 2016، 2015، 2014، صفحة 27).

(Ministère des Finances - Algérie, 2021, p. 1).

وكقراءة لأرقام الجدول 03، فإننا نلاحظ أن إجمالي الإيرادات الجزائرية من موارد المحروقات كان مرتفعا جدا سنة 2014 وما قبلها من السنوات على طول السلسلة الزمنية المدروسة، حيث كان يعرف تراجعاً طفيفاً خلال تلك المدة قدر بـ 71661,8 مليون \$ سنة 2011 و 58361,6 مليون \$ سنة 2014، إلا أن أزمة الأسعار التي مست الموارد الطاقوية في الأسواق الدولية أثرت بشكل واضح على مجمل الإيرادات الجزائرية عند نهاية سنة 2014 وبدايات سنة 2015 حيث بلغ إجمالي الإيرادات الجزائرية من موارد المحروقات حينها 33080,6 مليون \$، أي بانخفاض قدرت نسبته بـ 53.84% عما كان عليه سنة 2011، ونلاحظ كذلك من خلال نفس الجدول أن إجمالي الإيرادات الجزائرية من موارد المحروقات ظل في انخفاض مستمر طوال الفترة 2015 حتى 2020 مع بعض التذبذب البسيط في الأرقام بالزيادة أم بالنقصان، حيث انتهى هذا التذبذب بإيراد إجمالي قدر بـ 35200,0 مليون \$ سنة

2020، أي بارتفاع بسيط عما كان عليه سنة 2019 قدر بنسبة 6.13%، حيث يعتبر هذا التغير جد متواضع ولا يلي متطلبات التنمية الشاملة في الجزائر وتطلعات استراتيجيتها المستقبلية.

ثانيا: آثار صدمة انهيار أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائري

كما تم التطرق إليه سابقا، فإن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير جدا على ما يورده من مقدرات مالية تنجم عن عملية تصدير ما يمتلكه من موارد طاقوية نحو الخارج، وبما أن أسعار تلك الموارد عرف في الآونة الأخيرة تحاويا شديدا لدى أسواقها العالمية، فإنه انعكاس هذا الأمر سيكون سلبيا على أهم المؤشرات الاقتصادية لديه، والمتمثلة أساسا في معدل النشاط ميزان المدفوعات سعر صرف العملة الجزائرية وكذا المالية العامة والوضعية النقدية ودراسات معدلات التضخم.

1. معدل النشاط الاقتصادي: يعبر معدل النشاط الاقتصادي دائما عن مستوى النمو القطاعي لاقتصاد دولة ما، فمن خلال دراسة مستوى النشاط الاقتصادي نحدد قيمة الناتج الداخلي الخام الذي يعبر عن ازدهار القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد أو تراجع أداؤها.

الجدول 04: الناتج الداخلي الخام في الجزائر من سنة 2011 إلى 2020

الوحدة: مليار \$

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج الداخلي الخام	200,24	209,0	209,7	214,1	165,1	160,0	170,1	175,4	171,1	145,1
		0	5	2	5	3	0	1	6	6

Source : (Office National des Statistiques (ONS), 2021, p. 1).

(World Bank, 2021, p. 1).

وكقراءة لأرقام الجدول 04 فقد انخفض إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2015 انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالسنوات السابقة من فترة الدراسة حيث بلغ 165.15 مليار \$ مقارنة بسنة 2014 حيث كان إجمالي الناتج الداخلي حينها يقدر بـ 214.12 مليار \$، الأمر الذي أثر بشكل واضح على نمو كلفن قطاعات الصناعة والفلاحة والري والبناء والأشغال العمومية، والخدمات المسوقة كذلك. وهذا ما تعكسه نكسة قطاع النفط خلال تلك الفترة لأول مرة منذ فترة طويلة، ومن خلال نفس الجدول، فإنه يتبين لنا أن الناتج الداخلي الخام في الجزائر وصل انخفاضه خلال الفترة 2015-2020، بيد أنه عرف بعض التذبذبات بالزيادة أو بالنقصان، حيث بلغ 145.16 مليار \$ سنة 2020 وعبرت هذه القيمة عن أدنى مستوى للناتج الداخلي الخام خلال طول السلسلة الزمنية المدروسة، وكان هذا نتيجة لأزمة فيروس covid-19 التي أثرت على مستويات أسعار النفط، الذي تعتمد عليه الجزائر بشكل رهيب في تركيبة ناتجها الداخلي الخام.

2. ميزان المدفوعات: أكثر ما يتأثر به ميزان المدفوعات في الجزائر رصيد الحساب الجاري لديه، كما يتأثر هذا الأخير بجملة إيرادات النفط كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا مرتبطا بشكل شبه مطلق على إيرادات هذا القطاع. وفي ضوء تصاعد إيرادات الجزائر خلال سنوات الوفرة المالية من 2010 إلى 2013، فإن ميزان المدفوعات عرف فائضا لم يعرفه من قبل، إذا ما أدخلنا في اعتباراتنا صادرات المحروقات، إلا أنه وعند مباشرة انخفاض أسعار براميل النفط بما نسبته 47.1%، أي من القيمة 100.2 \$ سنة 2014 إلى ما قيمته 53.1 \$ سنة 2015، حيث انجر عن الانخفاض الشديد هذا، والمتزامن مع الانخفاض البسيط في أحجام النفط المصدر، انكمشا في إيرادات صادرات النفط بما نسبته 43.4%، أي ما يعادل القيمة 33.08 مليار \$ سنة 2015، مقابل ما قيمته 58.46 مليار \$ سنة 2014، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ذلك التراجع البسيط في إجمالي الصادرات دون قطاع النفط، حيث وصلت إلى ما قيمته حينها 1.49 مليار \$، ما انجر عنه انخفاض في إجمالي إيرادات الصادرات

إلى القيمة 34.57 مليار \$ سنة 2015، مقابل ما قيمته 60.13 مليار دولار سنة 2014، حيث قدر هذا الانخفاض بما نسبته 42.5%. إن تراجع حجم الصادرات بسبب تهاوي أسعار النفط أثناء سنوات الصدمة النفطية الأخيرة ما بين 2014 و 2017 أظهرته إحصائيات الحساب الجاري، الأمر الذي انعكس على ميزان المدفوعات وأدى ضرورة إلى عجزه، ودفع بالجزائر للتدخل السريع باللجوء إلى احتياطاتها من العملات الأجنبية لتصحيح اختلال ميزان بدفوعاتها (مازن صباح أحمد وآخرون، 2018، صفحة 11).

الجدول 05: أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2019

الوحدة: مليون \$

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
ميزان السلع والخدمات والدخل	9 490,00	15 108,00	9 325,00	1 660,00	7 530,00
صافي التحويلات الجارية	2 650,00	2 649,00	3 163,00	2 417,00	3 300,00
الميزان التجاري	18 200,00	25 953,00	20 237,00	9 316,00	600,00
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	3 180,00	2 370,00	-352,00	-623,00	3 230,00
بنود صافي السهو والخطأ	0,00	0,00	0,00	0,00	1 240,00
الميزان الكلي	15320	20127	12136	134	240
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
ميزان السلع والخدمات والدخل	-29 868,80	-28 975,90	-24 973,50	-20 366,50	-18 606,00
صافي التحويلات الجارية	2 760,40	2 810,30	2 944,90	3 186,10	2 111,00
الميزان التجاري	-27 108,40	-26 165,60	-22 028,70	-17 180,40	-16 495,00
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	27 733,30	25 910,60	21 718,80	16 598,20	16 405,60
بنود صافي السهو والخطأ	624,50	265,30	311,40	393,30	90,00
الميزان الكلي	70041,7	66504,1	66064,9	68568,4	61373

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2015، 2020، صفحة 379).

3. **سعر صرف العملة واحتياطي الصرف في الجزائر:** عرف الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة تدهورا شديدا كان أساسه انخفاض أسعار الموارد النفطية، توسع من خلاله فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين، كنتيجة للانخفاض القوي الذي مس أهم عملات البلدان الشريكة في مقابل الدولار الأمريكي، وكانت النقطة الفاصلة لتلك التغيرات هي سنة 2015، حيث انخفض سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري بحوالي نسبة 20% مقابل الدولار الأمريكي وبما نسبته 3.8% مقابل اليورو خلال نفس السنة. كما انخفضت قيمة الدينار الجزائري خلال سنة 2016 بما نسبته 2.94% مقابل الدولار الأمريكي وبما نسبته 4.64% مقابل اليورو.

ولدراسة احتياطي الصرف الجزائري فإننا اخترنا حقبة زمنية تمتد من سنة 2011 إلى 2020 ممثلة في أرقام الجدول التالي:

الجدول 06: إجمالي احتياطي الصرف في الجزائر من سنة 2011 إلى 2020

الوحدة: مليار \$

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
احتياطي الصرف	191,37	200,59	201,44	186,35	150,60	120,79	104,85	87,38	71,80	59,43

Source : (International Monetary Fund, 2021, p. 1).

وكقراءة لأرقام الجدول 06، فإننا نلاحظ أن الكمية النقدية لاحتياطي الصرف في الجزائر ظل يعرف خلال طول الفترة من سنة 2014 إلى 2020 انخفاضا مستمرا وملحوظا إذ انتقل مما كميته نقدا 186.35 مليار \$ سنة 2014 إلى 59.43 مليار \$ سنة 2020، بعدما كان يعرف ارتفاعا طفيفا في الفترة التي سبقتها، حيث ارتفع من 191.37 مليار \$ سنة 2011 إلى 201.44 مليار \$ سنة 2013 وكانت قيمة هذه السنة هي ذروة الارتفاع في الكمية النقدية للاحتياطي النقدي طول فترة الدراسة،

ومن خلال الجدول 06 كذلك، فإنه يتبين لنا أن إجمالي احتياطي الصرف في الجزائر في تهاوي مستمر، حيث أثر هبوط أسعار النفط الدولية على الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل صادرات محروقاته 60% من ميزانية الدولة و94% من إجمالي إيرادات التصدير، إذ تستخدم الجزائر احتياطياتها من نقد العملات الأجنبية لاستيراد السلع والخدمات، التي تصل قيمة فاتورتها سنويا إلى ما يقارب 45 مليار \$(Reuters Staff, 2021, p. 1).

4. وضعية المالية العامة: وصلت الإيرادات الجزائرية من الضريبة النفطية إلى 1 722 940 مليون دينار جزائري سنة 2015 مقابل 1 577 730 مليون دينار جزائري خلال سنة 2014، حصل هذا عند ظرف ارتفعت فيه النفقات العمومية بشكل ملفت، حيث انتقلت من 6995.7 مليار دينار جزائري سنة 2014 إلى 7656.3 مليار دينار جزائري سنة 2015، إذ تغيرت بما نسبته +9.4%، وبلغ عجز الرصيد الإجمالي للخرينة 2621.7 مليار دينار من نفس السنة أي 15.8% من إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر، وهذا ما يعبر عن مستوى قياسي جدا مقابل 8.0% سنة 2014، كما أدى هذا العجز الممول بواقع 82.6% إلى اقتطاعات معتبرة من موارد صندوق ضبط الإيرادات (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 2000، صفحة 6) ما أودى بانخفاض قوي لقائم الصندوق، الذي انخفض من 4408.5 مليار دينار جزائري مع نهاية سنة 2014 إلى 2072 مليار دينار جزائري مع نهاية سنة 2015، حيث تآكل بما نسبته 20% خلال عام واحد. وبلغت النفقات العمومية في الجزائر عند نهاية شهر سبتمبر 2016 ما قيمته 5494.5 مليار دينار جزائري، حيث تعبر هذه القيمة بالتقريب عن نفس المستوى الذي سجل في الـ 9 أشهر الأولى من سنة 2015. وعند التأصيل من منظور إجمالي الحصيلة الضريبية وكذا محصلة الجباية البترولية فإننا نستعرض أرقام الجدول التالي:

الجدول 07: الجباية البترولية وإجمالي الحصيلة الضريبية في الجزائر من 2011 إلى 2020

الوحدة: مليون دج

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات الضريبية	3 489 810	3 804 030	3 895 315	3 927 748	4 552 542
منها الجباية البترولية	1 501 700	1 529 400	1 615 900	1 577 730	1 722 940
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الإيرادات الضريبية	5 011 581	6 047 885	5 126 520	6 601 576	4 388 908
منها الجباية البترولية	1 682 550	2 126 987	2 787 100	2 518 488	1 394 710

Source: (Office National des Statistiques, 2017, p. 479).

(Ministère des finances, 2021, p. 32).

وكقراءة لأرقام الجدول 07، فإننا نلاحظ أن التغير الحاصل في إجمالي الإيرادات من الجباية البترولية في الجزائر طول فترة الدراسة طفيف وغير معتبر، حيث قدر بـ 1 501 700 مليون دج سنة 2011 وقدر بـ 1 394 710 مليون دج سنة 2020، بالرغم من التغيرات الجذرية في أسعار الموارد البترولية في الأسواق الدولية، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب، لعل أهمها هو تناسب الجباية البترولية في الجزائر مع الكميات المصدرة من هذه الموارد الطاقوية، حيث أنه وكلما انخفضت أسعارها في السوق العالمية كلما زادت الكميات المصدرة، وهذا من أجل المحافظة على كميات معينة من تلك الإيرادات تغذي بها الدولة خزائنها العمومية في سبيل تمويل موازنتها العامة. أما فيما يخص إجمالي الإيرادات الضريبية في الجزائر فإن طفرة التغير كانت بعد أزمة 2014 النفطية، حيث لم تتعد في أحسن الأحوال قبل هذه السنة ما قيمته 3 927 748 مليون دج، لترتفع مباشرة طوال الفترة 2015-2020، حتى وصلت إلى 6 601 576 مليون دج سنة 2019 وكانت أكبر قيمة لها خلال هذه المرحلة الثانية، إذ كان لزاما على الجزائر أن

تنتهج طريقا مغايرا لما كانت عليه، إذ يجب عليها أن توسع من قاعدتها الضريبية وتنمية إيراداتها غير النفطية بشكل سريع وعاجل، كالتوجه نحو التوسع في استخدام الضريبة على القيمة المضافة وفي طرح الأوعية الضريبية ورفع قيمة الضرائب على الممتلكات وكذلك الزيادة التصاعدية للضرائب على الدخل. ثم عاودت الانخفاض من جديد سنة 2020 لتبلغ ما قيمته 1 394 710 مليون دج، ويرجع هذا إلى أزمة Covid-19 التي أثرت على الاقتصاد العالمي عموما وعلى الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص.

5. الوضعية النقدية ومعدلات التضخم: امتازت وضعية النقد المجمع في الجزائر بتوسع ضعيف جدا في الكتلة النقدية M_2 في سنة 2015، حيث بلغت حينها 0.13%، وامتازت أيضا بنمو بسيط جدا في هذا المجمع من النقد خلال الـ 9 أشهر الأولى من سنة 2016، إذ بلغت حينها 2.52%، وهذا ما يوحي إلى تعارض كلي مع الفترة الممتدة بين السنتين 2010 و2015، إذ بلغ المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية في الجزائر M_2 ما نسبته 13.8% (محافظ بنك الجزائر، 2017، صفحة 7). وعلى ضوء التغيرات الحاصلة في الوضع الاقتصادي العالمي الناجم عن آثار وباء Covid-19 وما تبعه من انهيار في أسعار النفط، قررت لجنة عمليات المؤسسة النقدية لبنك الجزائر تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي النقدي مما نسبته 10% إلى ما نسبته 8%، وكذا تخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 25%، ليستقر حينها عند 25.3%، كان هذا ابتداء من مارس 2020. حيث أن الهدف من اتخاذ هذه القرارات هو تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي الجزائري، وبالتالي إتاحة المزيد من الوسائل الإضافية للمصارف ومؤسسات المال بغية دعم تمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة (محافظ البنك المركزي الجزائري، 2021، صفحة 2) يبقى تأثير تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية على معدلات التضخم لدى الدول النفطية ضعيف جدا، إذ أن جل هذه الدول تدعم أسعار المواد المشتقة من النفط وتوجهها الإداري كذلك، ورغم كل هذا فقد ارتفع معدل التضخم لديها خلال الفترة 2015-2017، حيث لا ترجح أسباب هذه الصدمة إلى انهيار الأسعار النفطية نهاية سنة 2014، والجدول التالي معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2011 إلى 2020:

الجدول 08: معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2011 إلى 2020

الوحدة: نسبة مئوية / سنة الأساس: 2019

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم	4.50	8.91	3.25	2.91	4.78	6.39	5.59	4.27	1.95	2.42
	00	6	5	7	4	8	1	0	2	0

Source : (International Monetary Fund, 2021, p. 1).

وكقراءة لأرقام الجدول 08، فإننا نلاحظ تذبذبا سريعا وشديدا في مستويات معدل التضخم في الجزائر على طول السلسلة الزمنية المدروسة من 2011 إلى 2020، إلا أن سنتي الذروة في التضخم كانتا 2012 و2016 حيث بلغ عندهما معدل التضخم 8.916% و6.398% على التوالي، بينما كانت أصغر قيمة في معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة هي 1.952% سنة 2019، ليعاود الارتفاع قليلا سنة 2020 إلى حدود 2.42%، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إعزاء الارتفاع الخاص بمعدلات التضخم في الجزائر إلى انخفاض سعر البنكنوت الجزائري، وهذا لأن الخدمات والسلع التي تم اقتناءها من الخارج لا تمثل إلا ربع الاستهلاك المحلي من السلع والخدمات، حيث أن معدلات التضخم عند شركاء الجزائر لم تكن بتلك المستويات لدى نظيرتها الجزائرية، كما أن الزيادات في المستويات الضريبية كانت جد متواضعة، ومنه فيمكن إرجاء ذلك الارتفاع في مستويات التضخم في الجزائر سنتي 2012 و2016 إلى سوء الرقابة والتنظيم وضعف المنافسة على مستوى أسواق السلع والخدمات، التي تهيمن عليها جهات معينة. وترجع أسباب التضخم في الجزائر خلال تلك الفترة من الزمن، من ناحية إلى الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية التي تجاوزت مساهمتها في متوسط التضخم السنوي لمؤشرات الأسعار القياسية ما نسبته 43.1%، ومن ناحية أخرى مساهمة السلع المصنعة دون تجاوز النسبة البالغة 39.9% (Ladjedel, 2017, p. 23).

المحور الثالث: آليات السياسة النقدية في الحد من آثار أزمة أسعار النفط في الجزائر

سوف نتطرق من خلال هذا المحور إلى أهم التدابير التي اتخذها جهاز البنك المركزي الجزائري للتخفيف من حدة صدمة أسعار النفط 2014 على الاقتصاد الجزائري، حيث يعرض البنك المركزي الجزائري في مطلع كل سنة على مجلس النقد والقرض لديه مجموع الاستقراءات المتعلقة بالجميع النقدية الناتجة عن البرمجة المالية، يتم هذا لأجل تحديد أهداف السياسة النقدية ثم المصادقة على الأدوات المالية لإدارتها وفقا لما تقتضيه الأوضاع المالية والاقتصادي الدولية ومدى تأثير ذلك مركبات الاقتصاد الوطني. كما يقترح البنك المركزي الجزائري جملة من وسائل وأدوات السياسة النقدية التي تسمح بتحقيق هدفها النهائي والذي يتمثل في مسألة استقرار المستوى العام للأسعار. ومن خلال ما تقدم فإنه يمكننا استخلاص ما قام به جهاز البنك المركزي الجزائري من خلال تقريره السنوي لسنة 2015 والذي صدر سنة 2016، حيث يمكن إيجاز النقاط التالية (البنك المركزي الجزائري، 2016، صفحة 131):

- ميز السوق النقدية الجزائرية قبل صدمة 2014 وفي الفترة ما بعد سنة 2002 فائضا معتبرا في السيولة النقدية، أين أديرت السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري بمرونة مطلقة، وفي ظل تزايد موارد الاقتصاد الكلي استعمل البنك الأدوات المتاحة لديه والمخصصة لعملية الامتصاص النقدي في سبيل التحكم في معدلات التضخم حينها، إذ عرفت الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008 تزايدا رهيبا في تلك المعدل اتجاها عن الفائض في السيولة لدى السوق النقدية الجزائرية، ما أتاح لإدارة السياسة النقدية لدى الجهاز بامتصاصها الفعلي، وبالتالي احتواء التضخم، أين بلغ متوسط معدل التضخم ما نسبته 4% خلال طول الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2014.

- قام البنك المركزي بالاطلاع على جملة الأهداف المرتبطة بالحسابات القرضية والنقدية، والتي تنسجم مع استهداف معدل التضخم إلى نسبة 4%، حيث حددت معدلات نمو الكتلة النقدية M_2 بمستوى يتراوح ما بين 9% و 11%، مع مجال معدل نمو سنوي للقروض في السوق النقدية يتراوح بين النسبتين 25% و 27%.

- قام البنك المركزي الجزائري برفع عتبة المبالغ الإجمالية لامتناس الفوائض المطروحة من السيولة في السوق النقدية تدريجيا إلى 1350 مليار دينار، حيث اعتمد في بداية سنة 2014 على آلية امتناس السيولة للستة أشهر الأولى من نفس السنة. كما تزامن الانخفاض القوي في أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية في سنة 2015 مع عجز معتبر في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري، ما أدى إلى انخفاض السيولة البنكية مما قيمته 2730,9 مليار دينار نهاية 2014، إلى ما قيمته 1832,6 مليار دينار نهاية سنة 2015، حيث انخفضت بما نسبته حوالي 33%.

- وكنتيجة لانخفاض كميات السيولة لدى البنوك التجارية، قام البنك المركزي الجزائري بتعديل عتبات امتناس تلك السيولة، حيث انتقلت تلك العتبة مما قيمته 1350 مليار دينار نهاية 2014، إلى القيمة 800 مليار دينار شهر أفريل سنة 2015، ثم إلى القيمة 700 مليار دينار في جوان من سنة 2015، لـ 500 مليار دينار في أوت و 300 مليار دينار في أكتوبر، ثم إلى القيمة 700 مليار دينار في ديسمبر من نفس السنة، حيث أعلن البنك المركزي حينها عن النفاذ التدريجي المرتقب لفائض السيولة المصرفية خلال السنوات التي تلي سنة 2015، يحدث هذا في ظل ظرف نمو القروض الموجهة للاستثمار المحلي، الأمر الذي يستدعي ضرورة التفكير ثانية في إمكانية توفير وسائل السياسة النقدية المناسبة لإعادة تنشيط الاقتصاد وبعثه من جديد؛

- اعتمد مجلس النقد والقرض لدى البنك المركزي الجزائري منذ سنة 2013 أهدافا ترمي إلى تخفيض معدل متوسط التضخم السنوي، لكنه لم يفلح في ذلك، حيث ارتفع بعد أزمة أسعار النفط لـ 2014، ليبلغ 4.78% في 2015، مقابل 2.92% في 2014 و 3.26% في 2013.

- وفيما يتعلق بالقوانين والتشريعات المتعلقة بعمليات الإقراض والنقد من خلال بالتعليمية رقم 10-04 المؤرخة في الـ 26 من أوت سنة 2010، والتي تمنح ضمنا تشريعي الأجل استقرار المستوى العام للأسعار ومواجهة ظاهرة التضخم كهدف ثابت يخدم أهداف السياسة النقدية، حيث عزز البنك المركزي الجزائري منذ من سنة 2011 إلى غاية يومنا هذا في هذا الصدد العمل في مجال القياس على مواجهة معدلات التضخم على المدى القصير في الجزائر، وهو الذي اعتمد من طرفه خلال الآثار التي سببتها الانهيار المفاجئ والسريع في حركة أسعار النفط لدى أسواق الطاقة العالمية.

- تغير مسار عمل البنوك التجارية في الجزائر في ظل وفرة السيولة النقدية قبل 2014 من مسار امتصاص السيولة إلى مسار تحفيز النشاط الاقتصادي، ما أدى بالسياسة النقدية في الجزائر أن توقف العمل على استرجاع السيولة النقدية والاكتفاء بالاعتماد على أداة معدل الخصم بداية من سنة 2016 حيث قدر حينها بـ 3.5%، كما عرف نمو المعروض من السيولة النقدية في خضم الصدمة العالمية لأسعار النفط تقلصا قدر بـ 0.81% سنة 2016، ويرجع هذا إلى تقلص الاحتياطات الأجنبية الناجمة عن ذلك، ونتيجة للسياسة النقدية الحكيمة، فإن هذا التقلص لم يستمر طويلا، حيث عرف نمو كتلة السيولة النقدية توسعا ملحوظا مع اللجوء إلى تقنية التمويل الغير التقليدي سنة 2017، الأمر الذي أدى إلى الرفع من معدل نمو المعروض من السيولة النقدية إلى ما نسبته 11.1% سنة 2018. إلا أن المعدل الفعلي للتضخم وبالرغم من تحديد المعدل المستهدف وفق أسلوب سياسة استهداف التضخم، لم يتم تخفيضه إلى يومنا هذا (حسيني حميدة، شكوري سيدي محمد، 2021، صفحة 16).

- وبعدما عرفت أسعار النفط ارتفاعا وتحسنا ملحوظا خلال سني 2017 و 2018 بنسبتي 33.2% و 38.9% على التوالي، نتيجة الخروج عن دائرة مخلفات صدمة الأسعار النفطية في الأسواق الدولية للطاقة، قام البنك المركزي الجزائري بالموازاة مع ذلك بخفيض معدل الاحتياطي القانوني مما نسبته 12% سنة 2014 إلى نسبة 4% سنة 2017، حيث رفع البنك المركزي الجزائري خلال ذلك الانتعاش في أسعار النفط معدل الاحتياطي القانوني إلى ما نسبته 10% ليمتص فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية، في حين انخفض معدل إعادة الخصم إلى ما نسبته 3.5% سنة 2016؛ ليعاود الارتفاع بعد ذلك بنسبة 0.25% سنة 2018 (صيد تونس، طراد خوجة هشام، 2020، صفحة 232).

الخلاصة

جاء الانهيارات المتتابة في أسعار الموارد النفطية لدى الأسواق العالمية للطاقة في الآونة الأخيرة من الزمن، انتهجت الجزائر جملة من التدابير الوقائية من أجل حماية اقتصادها من التصدع والسقوط في فخ الإفلاس العام. ومن تلك التدابير أن طبقت مجموعة من الإصلاحات المتتابة في إطار ما يسمى بالسياسة النقدية المواجهة للأزمات الناجمة عن تدهور أسعار النفط، والتي أثرت بشكل كبير في متغيرات المؤشرات الكلية لاقتصادها. حيث أن أزمة انخيار أسعار النفط في أسواق الطاقة الدولية لسنة 2014 كانت نقطة تحول عميق في نظام السياسة الاقتصادية المطبقة قبل ذلك الحين، إذ كان من الواجب التفكير حينها في مسألة التنويع الاقتصادي وعدم الاتكال على الموارد المالية الأحادية الجانب، أي الاعتماد المطلق على إيرادات ما يتم تصديره من المواد الطاقوية وفقط، ولكن الحقيقة تبقى دائما تصدم الكثير من المحللين والمتابعين الاقتصاديين، حيث أظهرت أرقام الاقتصاد الوطني أنه حتى وبعد مرور خمسة أعوام منذ أزمة 2014 أن اقتصادنا الوطني يبقى دائما اقتصادا ريعيا، ولا طائل من أن تنخر فيه مجموعة أخرى من الأزمات كالأزمة Covid-19، وما ترتب عنها من سقوط حر لأسعار الموارد الطاقوية في العالم، سقط معها الاقتصاد الوطني، وأخذت موارده المالية المتاحة تتآكل بشكل سريع، حتى أصبح يتسم بالاختلال في مجمل مؤشرات الكلية. ليأتي حينها دور جهاز البنك المركزي من خلال سياسته النقدية، أنه صاغ مجموعة من التدابير والأطر خففت ولو بشكل بسيط في إجمالي الأزمات التي مست الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات وما صاحب ذلك من ارتفاع في معدلات التضخم وبالتالي الناتج الداخلي الخام والعديد من المؤشرات الأخرى، وكانت تلك السياسة على غرار السياسة التجارية الحمائية التي طبقتها الجزائر وقتها ملاذا سريعا لحل الأزمة الاقتصادية الجزائرية ولو لفترة قصيرة من الزمن.

قائمة المراجع

- أيان سيمور. (1983). الأوبك إدارة تغيير. ع. ١. الأمين (Trad.), الكويت: منظمة الدول المصدرة للبترول.
- إبراهيم شحاتة. (1989). أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة؟. مجلة النفط والتعاون العربي. (54) 15 ,
- أسامة نجوم. (2015). قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- البني حمدي علي. (1999). البترول بين النظرية والتطبيق. القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- البنك المركزي الجزائري. (2016). التقرير السنوي 2015 – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.
- البنك المركزي الجزائري (2020)، ، 2019، 2018، 2016، 2015، . (2014) النشرة الإحصائية. الجزائر: البنك المركزي الجزائري.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. (2000). مادة 10 من القانون رقم 02-2000، المؤرخ في 27/07/2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، المؤرخة في 28/07/2000 الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 37.
- الوطن. (2021، 08 06). قراءة لأسواق النفط العالمية والعوامل المؤثرة في السعر Récupéré sur <https://www.alwatan.com.sa/article/1051764> والنشر: <https://www.alwatan.com.sa/article/1051764>
- بنين بغداد. (2009). نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر – دراسة حالة (صحاري بلاند) من 2006 إلى 2009. الجزائر: ماجستير في الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر.
- حسين عبد الله. (2006). مستقبل النفط العربي. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسيني حميدة، شكوري سيدي محمد. (2021). الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في الجزائر – دراسة قياسية – للفترة (1980-2018) مجلة مجاميع المعرفة , (1) 7.
- خالد منصور ناصر العقيل. (2003). رحلة في عالم البترول – قضايا بترولية دولية. الرياض، السعودية: العبيكان للنشر والتوزيع.
- لجلد خالد. (2018). أثر السياسة الطاقوية الريعية على مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر (Doctoral dissertation), جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير).
- Récupéré sur <https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=00000000000000840755000651>
- رشام كهينة، جميل أحمد. (2019). فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، دراسة تحليلية. مجلة البشائر الاقتصادية. (1) 5 ,
- صالح صالحي. (2001). السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي. المنصورة، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- صلاح الدين حافظ، أحمد أبو شادي. (1999). تذبذب أسعار النفط وأثره على الاقتصادات العربية. القاهرة، مصر: إتحاد الصحفيين العرب.
- صندوق النقد العربي. (2015، 2020). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ابوظبي – دولة الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- صيد تونس، طراد خوجة هشام. (2020). أثر تقلبات أسعار النفط في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2018) دراسة إحصائية تحليلية. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (5) 14.
- ضياء مجيد الموسوي. (2004). ثورة أسعار النفط. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- عبد الحميد عبد المطلب. (1997). السياسات الاقتصادية – تحليل جزئي وكلي. القاهرة، مصر: مكتبة زهراء الشرق.
- علة مراد. (2017). دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية – قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014) رؤى استراتيجية , (13) 4.
- قصي عبد الكريم إبراهيم. (2010). أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية – النفط السوري نموذجا. دمشق، سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
- كرسنوفر فلافين رمضان. (1998). طوفان الطاقة دليل لثورة الطاقة المقبلة. ه. سيد (Trad.), مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع.
- لجلد، & خالد. (2012). دراسة إستراتيجية لإحلال الطاقات الجديدة و المتجددة في الجزائر: حالة الطاقة الشمسية في الفترة 1995-2010 (Doctoral dissertation, Université d'Alger 3-Brahim Soltane Chaibouty).
- Récupéré sur <https://www-pnst-cerist-dz.snd11.arn.dz/detail.php?id=64300>
- لويس جيوسيتي. (2007). المحافظة على تماسك منظمة أوبك – مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود. الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- ماجد عبد الله المنيف. (2011). الاقتصاد السعودي ومستقبل الطاقة (Vol. 26) المملكة العربية السعودية: أوراق المؤتمر الوطني للتراث والثقافة.
- مازن صباح أحمد وآخرون. (2018). سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط 2014 العراق والجزائر حالتان دراسيتان. مجلة الدراسات النقدية والمالية (عدد خاص).

- مانع سعيد العقبة (1974). أوبك والصناعة البترولية، لبنان: منشورات التجارة والصناعة.
- محافظ البنك المركزي الجزائري (2021, 08 13). كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي. Récupéré sur مجلس محافظي المصارف المركزية و المؤسسات النقد العربية 27 أبريل 2020: https://www.bank-of-algeria.dz/html/inclusionfinanci%C3%A8re_042020.htm
- محافظ بنك الجزائر (2017). التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة. الجزائر: بنك الجزائر.
- محمد أحمد الدوري (1983). محاضرات في الاقتصاد البترولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد الرميحي (1982). النفط والعلاقات الدولية. الكويت: الجارية للنشر والتوزيع.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي (2020). الرقابة الادارية. القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
- محمد بلواي (2012). السياسة النقدية في الجزائر. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. (2) 1 ,
- محمد زكي شافعي (1986). مقدمة في النقود والبنوك. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- محمد ضيف الله القطاري (2011). دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية (نظرية - تحليلية - قياسية). عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (2009). الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية. (128) 35 .
- مولود بوعونية (2010). العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR" جامعة الجزائر، الجزائر: ماجستير في الاقتصاد الكمي.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك (2007). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- وليد مصطفى شوايش (2011). السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي. هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.
- يحيى حمود حسن البوعلي (2008). أثر الاتفاقيات البيئية على الصناعة النفطية في دول الخليج العربي. مجلة العلوم الاقتصادية. (22) 6 ,
- International Monetary Fund. (2021, 08 12). *entire World Economic Outlook database: April 2021*. Récupéré sur WORLD ECONOMIC AND FINANCIAL SURVEYS: <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/April/download-entire-database>
- International Monetary Fund. (2021, 08 09). *Total reserves (includes gold, current US\$) - Algeria*. (International Financial Statistics and data files.) Récupéré sur International Monetary Fund: <https://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=DZ>
- LADJEDEL, K. (2017). L'impact de l'effondrement des cours du pétrole sur les grands indicateurs macroéconomiques en Algérie. 26-15 (2) 5، الاقتصاد والتنمية. Récupéré sur <http://193.194.91.150:8080/en/article/32693>
- Laudrain, M. (1959). Le Prix de Pétrole Brut structures d'un marché d'après. 68(370).
- Ministère des Finances - Algérie. (2021, 08 12). *Lois de finances*. Récupéré sur Ministère des Finances: <https://www.mfdgi.gov.dz/archive-nov-2019/index.php/ar/22-2014-05-14-10-16-29/2014-05-14-10-18-34/1707-2020-2>
- Ministère des finances. (2021). *RAPPORT DE PRÉSENTATION DU PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2021 ET PREVISIONS 2022-2023*. Algérie: Ministère des finances. Récupéré sur <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/la-d-g-p-p-en-bref/12-statistiques/sphere-financiere/106-la-situation-resumee-des-operations-du-tresor?showall=1>
- Office National des Statistiques (ONS) . (2021, 08 10). *Les Comptes Nationaux Annuels*. Récupéré sur ONS: <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique310>
- Office National des Statistiques. (2017). *Annuaire Statistique de l'Algérie n° 35* . Algérie: Office National des Statistiques Algérienne.
- OPEC. (2010). *World Oil Outlook*. Vienna, Austria: Annual Report.
- Reuters Staff. (2021, 08 13). 42مليار دولار تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى. Récupéré sur REUTERS: <https://www.reuters.com/article/algeria-economy-ia4-idARAKCN2AU04K>
- Rifai, T. (1974). *Les Prix du Pétrole - Economie de Marché ou Stratégie de puissance*. France: Technip.
- S&P Global Platts. (2021, 08 07). *What's next for transportation fuels prices?* Récupéré sur www.spglobal.com: https://plattsinfo.spglobal.com/gasoline-diesel-jet-fuel-oil-demand.html
- World Bank. (2021, 08 10). *GDP (current US\$) - Algeria*. Récupéré sur World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.: <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ>